



كشفت الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن طرق وأسالیب يستخدمها نظام الأسد لابتزاز المعتقلین فی سجنه للانضمام إلى صفوفه والانخراط فی قواته بغرض القتال ضد قوات المعارضة السورية.

وأوضحت الشبكة فی تقرير لها أصدرته اليوم أن قیادات عسكرية وأمنية قامت بتجنید عدد من المعتقلین بتهم جنائية فی صفوفها وزجهم فی المعارك الدائرة فی عدد من المحافظات أو وضعتهم علی الحواجز العسكرية المنتشرة فی مناطق سيطرته.

ووفق التقرير فإن قوات النظام اتبعت أسالیب عديدة تراوحت بین الترغيب والترهيب، لإقناع المعتقلین فی سجنه والضغط علیهم من أجل إخراجهم من السجن وإسقاط التهم عنهم، مقابل انضمامهم إلى صفوف قوات النظام أو ما يطلق علیه "قوات الدفاع المدني" (الشبيحة). وشملت تلك الأسالیب سجون السويداء وعدرا وحمص.

جولات فی سجن السويداء المركزي:

أشار التقرير إلى أنه فی 12 من شهر نيسان الجاري زار اللواء فاروق عمران وهو قائد شرطة محافظة السويداء سجن السويداء المركزي والتقى مع المحتجزین أصحاب التُّهم الجنائية والسياسية، وقدم لهم عرضاً؛ بأن ينضموا إلى صفوف جيش النظام السوري، أو الميليشيات المحلية أو حتى تحت قيادة الميليشيات الأجنبية، الإيرانية والعراقية بشكل رئيس، ذلك فی خطوة أولى لاتخاذ إجراءات لاحقة بهدف الإفراج عن الأسماء المنتقاة من قبل قيادة السجن.

بعد هذا العرض، قامت هيئة النشاطات (وهي مجموعة من المحتجزین يقومون بتنسيق الطلبات والأوراق الرسمية بین بقية المحتجزین وإدارة السجن) بجولات مستمرة علی أقسام المحتجزین فی سجن السويداء المركزي لجمع أسماء الراغبین

بالقتال والتجنيد لصالح نظام الأسد.

وأكد التقرير أن قيادة السجن وافقت على الإفراج عن المعتقلين بتهم جنائية كالقتل والسرقة والمخدرات، بينما تم رفض جميع المحتجزين المتهمين بتهم سياسية "الإرهاب" (الإرهاب هنا: اصطلاحه النظام السوري على كل شخص عارضه بشكل جدي وحقيقي).

خطوة مماثلة في عدرا:

وأضافت الشبكة في تقريرها أن لجنة أمنية تابعة لنظام الأسد زارت سجنَ عدرا المركزي بمحافظة ريف دمشق وقدمت للمعتقلين عرضاً مُشابهاً تماماً للعرض الذي قدمته لمعتقلي سجن السويداء، والمتضمن الإفراج عن المعتقلين، مقابل التحاقهم في صفوف القوات التي تُقاتل إلى جانب نظام الأسد، ووزعت اللجنة ورقة اتفاق على الراغبين منهم بالتجنيد وطلبت أن يقوم السجنين بالبصم عليها، إلى أن يتم استدعاؤهم مرة أخرى، لإطلاق سراحهم، ونقلت الشبكة عن مصادر "خاصة" من داخل سجن عدرا المركزي أن الاتفاق لم يدخل حيز التنفيذ في الأقسام المخصصة للمعتقلين السياسيين، بل شملَ المحكومين بتهم جنائية، أو بالسجن لسنوات طويلة، وهو ذاته الشيء الذي حصل في سجن السويداء.

وفي سجن حمص المركزي:

في عام 2015 وثق فريق الشبكة السورية لحقوق الإنسان إفراج النظام السوري عن 176 شخصاً، بينهم سيدتان، كانوا محتجزين في سجن حمص المركزي ومُتهمين بارتكاب جرائم جنائية ومحكومين بأحكام تتراوح بين الإعدام والسجن بين الـ 10 سنوات والمؤبد، وقد تم الإفراج عنهم على دفعات وبشكل مفاجئ، وأكدت الشبكة أنها حصلت على معلومات تُشير إلى أنه قد تم استخدامهم إما في العمليات القتالية أو الاستخباراتية.

مؤشرات على تآكل قوات النظام:

يتضح مما سبق أن قوات نظام الأسد تعاني من نقص هائل في العنصر البشري، وتأتي هذه الخطوة في سبيل سد النقص الحاصل، ومحاولة تعويض الخسائر الكبيرة التي تُمنى بها تلك القوات في المعارك الدائرة على الجبهات المشتعلة في عدد من المحافظات السورية. كما اتبعت قوات النظام خطوات مماثلة لسد النقص في صفوفها، حيث رفعت سن الاحتياط إلى 40 عاماً، كما سُجلت حالات اعتقال كثيرة لطلبة جامعيين مؤجلين دراسياً، أو ممن هم في حكم الوحيد، حيث اعتُقلوا على الحواجز واقتيدوا إلى مراكز التجنيد، كما أصدرت قوات النظام مؤخراً قراراً يقضي بإلغاء تأجيل كافة طلبة الدبلوم التربوي من غير أصحاب الاختصاص وتجهيزهم للسوق المقرر في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر الجاري.

المصادر: